E/CN.15/1999/L.1

الأمم المتحدة

Distr.: Limited
30 April 1999
ARABIC
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة الثامنة
فيينا ، ٢٧ نيسان/أبريل-٦ أيار/مايو ١٩٩٩

مشروع التقرير

المقرر : أدريان فييريتا (رومانيا)

الفصل الخامس - التعاون الدولي على مكافحة الجريمة عبر الوطنية

ألف - هيكل المناقشة

١ - نظرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في جلساتها الأولى والثانية والثالثة ، المعقودة يومي ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ، في البند ٦ من جدول الأعمال ، المعنون "التعاون الدولي على مكافحة الجريمة عبر الوطنية" .

٢ - وكان معروضا على اللجنة ، للنظر في البند ٦ من جدول الأعمال ، تقرير المدير التنفيذي عن أعمال المركز المعني بمنع الاجرام الدولي (E/CN.15/1999/2) ، وتقرير الأمين العام عن أعمال اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (E/CN.15/1999/5) .

٣ - وفي جلستها الأولى ، المعقودة يوم ٢٧ نيسان/أبريل ، وبعد أن ألقى ممثل المركز المعني بمنع الاجرام الدولي كلمة استهلالية ، استمعت اللجنة الى كلمات من ممثلي ألمانيا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) وايطاليا والأرجنتين والصين والبرازيل وفرنسا وأوكرانيا وهولندا واكوادور (نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي) والمكسيك وبوليفيا والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا واليابان وتركيا وزامبيا وكندا وشيلي وبولندا . وتكلم المراقبون عن كل من كرواتيا وأرمينيا وفنزويلا وتايلند واستراليا والمغرب . وتكلم أيضا المراقب عن معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة والمراقب عن المعهد الافريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين . كما تكلم المراقب عن الرابطة الدولية لعلم الاجتماع .

٤ - وفي الجلسة الثانية ، المعقودة يوم ٢٨ نيسان/أبريل ، تكلم ممثلو كل من بوتسوانا وتونس وباكستان والاتحاد الروسي وجمهورية ايران الاسلامية وأذربيجان ورومانيا وعمان والهند (نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين) وملاوي والفلبين وكوبا والهند والجمهورية

العربية السورية وجنوب افريقيا والسودان وتوغو . وتكلم المراقبون عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) والمجلس الاستشاري الدولي العلمي والتقني ومركز معلومات تكنولوجيا التحقق .

٥ - وفي الجلسة الثالثة ، المعقودة يوم ٢٨ نيسان/أبريل ، تكلم ممثلو كوستاريكا وجنوب افريقيا والصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وكندا . وتكلم أيضا المراقبون عن معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (نيابة عن جميع المعاهد التي تتألف منها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية) ، ومعهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، ومعهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، وأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، والاتحاد الدولي للنساء المشتغلات بالمهن القانونية ، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان .

٦ - وفي الجلسة الرابعة ، المعقودة يوم ٢٨ نيسان/أبريل ، قدم الرئيس عرضا ملخصا للمداولات حول البند ٦ من جدول الأعمال .

باء - المداولات

٧ - أعرب العديد من المشتركين عن قلقهم لأن الجماعات الاجرامية المنظمة تشكل خطرا عالميا على المجتمع الدولي . وقيل انه في حين تتزايد المعرفة عن الجماعات الاجرامية المنظمة وعملياتها فانه لا توجد صورة عامة عالمية عن الجريمة المنظمة . واعتبر وجود تلك الصورة العامة الشاملة شرطا مسبقا للتدابير الدولية الفعالة لمكافحة الجريمة المنظمة . واعتبر أيضا ضروريا لتلك التدابير الدولية تعزيز وتحسين آليات التعاون ، ولا سيما تبادل المعلومات والدراية ، والتنسيق بين أجهزة انفاذ القوانين ، وكذلك ترويج تبادل المساعدة القانونية وتسليم المجرمين .

٨ - وأعرب عن ارتياح للتقدم المحرز في الأعمال التي تضطلع بها اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والصكوك القانونية الدولية الاضافية الثلاثة . وأعرب المشتركون عن تأييدهم الذي لا يتزعزع لعملية التفاوض ، والتزامهم بأن تنجز اللجنة المخصصة أعمالها بنجاح في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠ . وقيل انه سيلزم أن تعكس الاتفاقية بصورة كافية مختلف شواغل الدول ، بينما تكون شاملة بما يكفي للتصدي للجوانب المتعددة للجريمة المنظمة عبر الوطنية . ويلزم أن يكون نطاق الاتفاقية مرنا بما يكفي لأن يشمل الأنشطة المختلفة العديدة للجماعات الاجرامية المنظمة ومكافحة قدرتها على الانتقال من عملية الى أخرى ومن موقع جغرافي الى آخر . وأشير الى وجود صعوبات ، معظمها ذو طابع فني ، يلزم التغلب عليها من أجل التوصل الى مجموعة من الصكوك الدولية تراعي الاختلافات في النظم القانونية دون أن تخل بقوة الصكوك وفعاليتها .

٩ - وذكر أن المهمة التي تواجه المجتمع الدولي هي وضع مجموعة من الصكوك الدولية العملية تتيح للبلدان التي في كل مرحلة من مراحل التنمية أن تتآزر من أجل تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها . والمتصور هو أن التآزر لا يعني فقط صوغ تدابير ابتكارية للتعاون الدولي بل يعني أيضا تعزيز النظم القانونية المحلية ونظم العدالة الجنائية المحلية باعتماد التدابير التشريعية والادارية

الملائمة وترقية مهارات العاملين في ساحة العدالة الجنائية . ومن المهم بنفس القدر توفير الخبرة والدراية والمساعدة للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية بغية تمكينها من الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية والصكوك القانونية الدولية الاضافية . واعتبر التعاون التقني دليلا ملموسا على التضامن يناظر التزام تلك البلدان بتسخير مواردها المحدودة في النضال المشترك ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية . وتلزم المساعدة أيضا في الأجل القصير بغية اتاحة مشاركة البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا ، مشاركة كاملة في صوغ الاتفاقية . وأشير أيضا الى ضرورة أن تعزز الحكومات قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة التقنية وذلك بالمساهمة بنسبة مئوية معينة من الأموال (أو من قيمة الأصول غير المشروعة) التي صادرتها الحكومات .

١٠ - وأعرب عدة مشتركين عن قلقهم البالغ من تزايد مشاكل الاتجار في البشر والاتجار غير المشروع في الأسلحة النارية .

١١ - وأعرب المشتركون عن بالغ قلقهم بشأن ما للفساد من آثار سالبة في التنمية وفي الاقتصادات الوطنية ، وخصوصا بالنظر الى الارتباطات بين الفساد والجريمة المنظمة . وقيل انه ينبغي صوغ تدابير لمكافحة الفساد ؛ ويمكن أن تشمل تلك التدابير انشاء هيئات مستقلة ، وترويج الادارة الرشيدة ، وسن القواعد لسلوك الموظفين العموميين والقضاة ، وشن حملات لتوعية الناس بالآثار السلبية للفساد .

١٢ - وأعرب العديد من المشتركين عن ارتياحهم للدور الذي يقوم به المركز المعني بمنع الاجرام الدولي ، وطالبوا بتعزيز قدرته على تقديم المساعدة . ورحب مشتركون بتركيزه الجديد على الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، الذي يترك مجالا أيضا لميادين العمل التقليدية . وقيل ان الجوانب الهامة الأخرى من أعماله ، مثل مكافحة الجريمة مكافحة فعالة ، ينبغي أن تظل تنال الأولوية . واعتبرت الوقاية استراتيجية فعالة في ميدان العدالة الجنائية ، وقيل انه ينبغي أن تظل تتلقى دعما نشطا . ومما يستحق أقصى عناية حماية ضحايا الجريمة واساءة استعمال السلطة ، وكذلك الوساطة ومواصلة تطوير القانون الجنائي الخاص بالأحداث . وأشار عدد من المشتركين الى اقتراح يرمي الى اقامة صندوق دولي لدعم ضحايا الجريمة .

١٣ - وأيد العديد من المشتركين مبادرات المركز المتعلقة بالبرنامج العالمي لمكافحة الفساد ، والبرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر ، والدراسات العالمية عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية . وأعرب عن رأي مفاده أن اللجنة ينبغي أن تقدم توجيهات بشأن تلك المبادرات .

- - - - -